مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار:143 (من 21 إلى 28 نوفمبر 2015)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

- مقدمة 2

أفغانستان.. سعر العملة والوضع الاقتصادي

- سعر العملة الأفغانية خلال عام مضى.....4
- لماذا تتراجع العملة الأفغانية؟.....5
- وضع الاستثمار..... 6
- عوامل تقلص الاستثمار..... 6

أفغانستان ومكافحة المخدرات

- انتاج المخدرات في أفغانستان، 2001م-2015م..... 9
- إرهاب الحشيش..... 10
- تربة خصبة للمخدرات..... 11
- انتاج المخدرات في أفغانستان..... 12
- مكافحة المخدرات والفساد الإداري..... 12

مقدمة

في هذا العدد من «تحليل الأسبوع» نناقش من قسم التحليل في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، ارتفاع الأسعار في السوق الأفغانية، وتراجع العملة الأفغانية بشكل غير مسبوق، والوضع الاقتصادي السيء في البلد، مما حمل بعض أعضاء البرلمان الأفغاني على طرح مطالب باستحضار بعض المسؤولين.

فبعد سنة ونيّف من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وإلى جانب العوائق الأمنية والسياسية، يتجه الوضع الاقتصادي للبلد نحو تردي. فقد تراجعت العملة الأفغانية وانخفض مستوى الاستثمار. فما هي عوامل انخفاض سعر العملة الأفغانية؟

من جهة أخرى، تُعتبر المخدرات إلى جانب الاضطرابات الأمنية، والبطالة والفساد الإداري، أزمة كبيرة في البلد. مع ارتفاع الاعتراض على كيفية مكافحة الحكومة الأفغانية مع المخدرات، إلا أن وزارة الداخلية الأفغانية تحدثت في الأسبوع الماضي عن إنجازات كبيرة في هذه السنة. يقول المسؤولون في هذه الوزارة إن خلال 8 أشهر تم كشف 100 طن من المخدرات، وألقي القبض على 1876 مهربٍ للمخدرات، منهم 227 مهرب على المستوى المرتفع.

جاء في تقرير الأمم المتحدة أن أفغانستان شهدت انخفاضا في زرع الحشيش هذه السنة. لكن سوء الأحوال الجوية هو الذي لعب دورا في ذلك، ولم ينفع صرفُ مبالغ كبيرة من قبل المجتمع الدولي أي شيء.

إلى جانب ذلك، تم صرف مبالغ كبيرة في معالجة المدمنين، ورغم ذلك يزداد عددهم يوما بعد يوم. وحتى في العاصمة كابول نرى كثيرا منهم في أماكن مفتوحة عدة من الرجال والأطفال والنساء، ومع ذلك لم ترفع الحكومة أي خطوات جادة تجاه الأمر. نناقش في هذه الورقة هذه الأمور والأسئلة، وإليكم التفاصيل:

أفغانستان.. سعر العملة والوضع الاقتصادي

بعد سنة ونيّف من تشكيل "حكومة الوحدة الوطنية"، في أفغانستان، ليس البلد متجها نحو الاتجاه الذي وعد به زعماء هذه الحكومة أثناء حملاتهم الانتخابية. فبناءً على تحقيق لـ"مؤسسة آسيا"، وبرأي 58% من الأفغان يمر البلد بأوضاع حرجة في المجال الأمني والاقتصادي والفساد الإداري والحكومة الجيّدة. وبرأي كثير من المواطنين تتمثل أزمة البلد في أربع نقاط وهي الاضطرابات الأمنية، والفساد الإداري، والبطالة والوضع الاقتصادي السيء، ويعاني المواطنون من البطالة، والأمية الفاشية، والوضع الاقتصادي، وقلة الفرص التعليمية في الدراسات العليا[1].

في المجال الاقتصادي ومنذ فترة تتراجع العملة الأفغانية باستمرار أمام الدولار الأمريكي، وتقلص الاستثمار في السنة الجارية. فلماذا تراجعت العملة الأفغانية وتقلص مستوى الاستثمار في البلد.

[1] See online: http://asiafoundation.org/publications/pdf/1558

سعر العملة الأفغانية خلال عام مضى

بعد أن جرت في شهر إبريل/نيسان 2014م، الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية الأفغانية، كان معدل سعر العملة الأفغانية بشكل شهري 57.22 أفغاني أمام دولار واحد. وفي نهاية هذه الانتحابات الطويلة كان المعدل 57.1 أفغاني، بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وإلى نهاية عام 2014م، أصبح معدل سعر دولار واحد أمام العملة الأفغانية 58.18 أفغاني. وفي الشهرين الأولين من بداية عام 2015م، ارتفع سهر الأفغاني مجددا أمام الدولار، ففي يناير كان سعر دولار واحد 57.56 أفغاني، وفي شهر فبراير أصبح 57.4 أفغاني.

بعد شهرين أولين من عام 2015م، بدأت العملة الأفغانية تتراجع أمام الدولار الأمريكي، وهي مستمرة في ذلك حتى الآن. وفي الشهر الجاري (نوفمبر2015م)، وفي الأسبوع الأخير كان سعر دولار واحد 67.25 أفغاني. (راجع الجدول الأل).

الجدول الأول: المعدل الشهري للعملة الأفغانية أمام الدولار الأمريكي بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في أفغانستان.

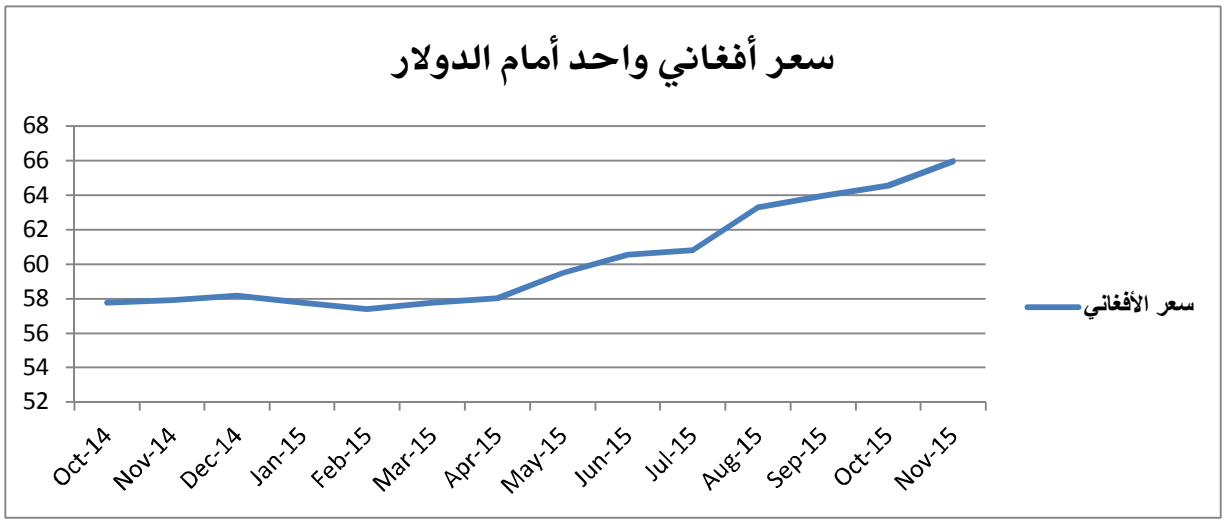

المصدر: بانك أفغانستان المركزي، (http://dab.gov.af/en/DAB/currency) الأرقام الشهرية معدل لكل الأيام.

لماذا تتراجع العملة الأفغانية؟

هناك عوامل عدة تلعب دورا في تراجع العملة الأفغانية، منها:

أولا، ارتفاع سعر الدولار في الأسواق الدولية: إن تراجع العملة الأفغانية أمام الدولار الأمريكي ليس شأنا أفغانيا فقط، بل ارتفع سعر الدولار الأمريكي أمام العملات الأخرى وبشكل غير مسبوق طيلة 40 سنة الماضية. لو ننظر إلى سعر الدولار أمام يورو في الشهر الماضي فقط، نرى هناك ارتفاعا في سعر الدولار. ففي شهر ديسمبر 2014م، كان سعر دولار واحد 0.81 يورو، ووصل الآن (في نوفمبر2015م)، إلى 0.92 يورو[2]. وهكذا ارتفع سعر الدولار أمام العملات الأخرى أيضا.

ثانيا، الوضع الاقتصادي السيء: الوضع الاقتصادي السيء للبلد، والذي ارتفعت فيه البطالة مقارنة مع 14 سنة الماضية، وهناك فرق كبير بين التصدير والاستيراد، الاستثمار نحو التقلص، والوضع الاقتصادي نحو التردي، وتراجعُ العملة الأفغانية سبب ارتفاع العملات الأخرى وبكل ذلك تراجعت العملة الأفغانية.

ثالثا، القيمة الاصطناعية للعملة الأفغانية: طيلة 14 سنة الماضية، لم يكن سعر العملة الأفغانية مرتفعا بسبب الحالة الاقتصادية المتردية، بل كان سعرها على أساس اصطناعي. وكلما انخفض سعر العملة الأفغانية أتت الحكومة الأفغانية بمبالغ كبيرة من الدولار، وبذلك كانت ترفع سعر الأفغاني، وبناءً على أساسات العرض والطلب كانت العملة الأفغانية تقل والدولار يزداد ويرتفع سعر الأولى. ومع أن أسعار العملات تتقرر بسبب أساسات العرض والطلب، إلا أن التصدير والاستيراد يلعبان دورا كبيرا في ذلك.

رابعا، مغادرة الشباب الأفغاني إلى أوروبّا: منذ أن توجه الشباب الأفغاني إلى أوروبّا بطرق التهريب، يتم التعامل مع المهربين بالدولار الأمريكي، وهو أمر رفع طلب الدولار في السوق من جهة، ومن جهة أخرى يخرج جزء كبير من هذا الدولار من أفغانستان ويقل الدولار في البلد. من هنا ارتفع سعر الأفغاني أمام الدولار الأمريكي.

خامسا، انخفاض طلب العملة الأفغانية في السوق: قبل هذا كان كثير من الأفغان يعملون مع المؤسسات الأجنبية، ويحصلون على رواتبهم بالدولار. وكانت هذه المبالغ تذهب إلى السوق لشراء العملة

[2] See online: http://www.ozforex.com.au/forex-tools/historical-rate-tools/monthly-average-rates

الأفغانية، وهو أمر كان يرفع من مستوى طلب العملة الأفغانية وكانت الحكومة أيضا تعرض الدولار إلى السوق لرفع العملة الأفغانية، وكل ذلك كان يرفع سعر العملة الأفغانية. الآن وبعد أن أغلق كثير من المؤسسات وقل العمل في كثير منها، فقد انخفض طلب العملة الأفغانية في السوق أيضا.

وضع الاستثمار

بشكل عام وفي مجتمع متخلف اقتصاديا، وخاصة في بلد جرّب الحرب طويلا يتم الاستثمار عموما في الأعمال العمرانية، (العمارات، والشوارع، والدكاكين...)، والزراعة والخدمات والمصانع. أفغانستان لا تخرج عن هذه القاعدة. وفي 14 سنة الماضية، تم أكبر جزء من الاستثمار في الأعمال العمرانية، والخدمات والمصانع. والاستثمار على هذه القطاعات يعوّل كثيرا على الأمن، وبقدر ما يكون الوضع آمنا، وتقل الاضطرابات الأمنية، فإن الاستثمار سيقل بشكل طبيعي.

من هنا تأثر الاستثمار في البلد وفي السنة الجارية بالاضطرابات الأمنية. برأي إدارة دعم الاستثمار الأفغانية، قل الاستثمار 26% في 9 أشهر الأولى من عام 2015م، مقارنة مع 9 أشهر الأولى من عام 2014م. ففي 9 أشهر الأولى من عام 2014م، تم الاستثمار بتكلفة 611 مليون دولار، أما في 9 أشهر الأولى من عام 2015م، تقلص الاستثمار إلى 448 مليون دولار.

في المجال العمراني تقلص استثمار عام 2014م، بتكلفة 200 مليون دولار إلى 83 مليون دولار في 9 أشهر الأولى من عام 2015م، وهي قلة بنسبة 85%. وشهد المجال الصناعي 25%، والمجال الزراعي 12%، والخدمات 9.63% من التقلص.

عوامل تقلص الاستثمار

وتكمن عوامل تقلص الاستثمار في النقاط الآتي:

أولا، الاضطرابات الأمنية: بشكل عام تشكل الاضطرابات الأمنية أبرز عامل يمنع الاستثمار الأجنبي في البلد، وقد قل من حدة الاستثمار الداخلي أيضا. يقول تقرير إدارة "آيسا"، إن الاستثمار في أكثر مناطق

أفغانستان أمنا وهو كابل لم يقل بل ارتفع أيضا. فقد كان مستوى الاستثمار في 9 أشهر الأولى من العام الماضي 249 مليون دولار، وارتفع إلى 273 مليون دولار في 9 أشهر الأولى من عام 2015م[3].

ثانيا، عدم الاستقرار السياسي: وقد أثرت عملية الانتخابات الطويلة، وتأخر إعلان تشكيل الحكومة، والخلافات الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية، على الاستثمار.

ثالثا، الفساد الإداري: الفساد الإداري وطلب الرشوة عامل بارز يسد نمو الاستثمار. وهناك شائعات في الإعلام تقول إن شبكات الهواتف تدفع إتاوة غير قانونية للمخالفين المسلحين.

رابعا، قلة الكهرباء: قلة الكهرباء عامل آخر يعرقل أنشط المصانع. فقد توقفت مثلا أنشطة مصانع المنتزه الصناعي في ولاية قندهار بشكل كامل تقريبا[4].

[3] See online: http://www.bbc.com/persian/afghanistan/2015/10/151031_k05_afghanistan_aisa_investment_decreased
[4] See online: http://pa.azadiradio.mobi/a/26957266.html

أفغانستان ومكافحة المخدرات

أزمة المخدرات أزمة دولية، وليست هناك أي دولة إلا ولها من هذه الأزمة جزء. وهي أزمة في الدرجة الرابعة عالميا بعد الأزمة النووية، وأزمة ازدياد النسمة، وأزمة البيئة، وعلى أساس بعض الإحصاءات يصل عدد المدمنين 250 مليون مدمن. وبما أن الإدمان يصيب الشباب أكثر من غيرهم، فإن أثر ذلك يكون كارثيا في المجال الاقتصادي للدول.

مع أن عدد المدمنين الأفغان يبقى غير دقيق، لكن إحصاءات تقول إن قرابة أكثر من مليون شخص يعانون من هذه المشكلة، وجزء كبير منهم من النساء.

تُعتبر أفغانستان أكبر دولة منتجة للمخدرات عالميا، وتصل علاقات أفغانستان مع الحشيش إلى قرون قديمة، وفي العقود الثلاثة الأخيرة كانت أكبر منتج الحشيش على المستوى العالمي.

انتاج المخدرات في أفغانستان، 2001م-2015م

هناك عوامل عدة لتوسع مزارع المخدرات في أفغانستان، ومن أهم هذه العوامل:

1- الحرب والاضطرابات الأمنية الطويلة في البلد،
2- عدم وجود حكومة مركزية قوية شعبية،
3- وجود مافيا المخدرات الداخلي والإقليمي والدولي،
4- طلب المخدرات وخاصة من الدول الغربية،
5- ملائمة التربة والجو لزرع المخدرات.

يرى الكثيرون بأن الحكومة الأفغانية ليست لديها إرادة قوية لمكافحة الإرهاب، وكان على القوات الأجنبية أن تتحمل هذه المسؤولية، إلا أن تواجد هذه القوات وبشكل مثير للتسائل عزز من انتاج الحشيش في البلد.

بعد مجيء القوات الأجنبية إلى أفغانستان، كانت لانتاج المخدرات وتيرة تصاعدية، وسجّل رقما قياسيا عام 2007م، بوصوله إلى 8200 طن من المخدرات.

الجدول الأول: وتيرة انتاج المخدرات التصاعدية

العام بالميلادي	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
كمية الانتاج	2400 طن	3600 طن	4200 طن	4100 طن	6100 طن	8200 طن	7700 طن	6900 طن

منذ عام 2010م، توسعت رقعة زرع الحشيش، لأنه ومنذ هذه السنة كثّفت القوات الأجنبية من رشّ المواد الضارة للمزارع عبر القوات الجوّية. وبناءً على إحصاءات وزارة مكافحة المخدرات الأفغانية، بلغ انتاج الحشيش 5800 طن، عام 2011م، وفي عام 2012م، بلغ زرع المخدرات 154000 هكتار، لكن الجراثيم الزرعية قللت حصيلتها ألى 3700 طن، وسبب ذلك ارتفاعا لسعر المخدرات على المستوى العالمي. ومحاولة منهم وسّع الفلّاحون رقعة الأراضي الرزاعية للمخدرات، فبلغ انتاج الحشيش عام 2013م، 5500 طن.

وفي عام 2014م، بلغت رقعة الأراضي الزراعية للمخدرات 250 ألف هكتار، وبدأ زرعها من جديد في بعض المديريات وأنتج ذلك 6400 طن من المخدرات.

الجدول الثاني: انتاج المخدرات من 2011م، إلى 2015م

العام بالميلادي	2011	2012	2013	2014	2015
كمية انتاج المخدرات	5800 طن	3700 طن	5500 طن	6400 طن	3300 طن

لكن الإحصاءات التي نُشرت هذا العام هي إحصاءات تبعث الأمل. فرغم الاضطربات الأمنية الواسعة، قلت رقعة الزرع 19%، كما وقل مستوى الانتاج بسبب سوء الأوضاع الجوية والأمراض النباتية، 48%، ووصل 3300 طن، وبالنظر إلى التجربة الماضية يمكن التنبوء أن سعر المخدرات سيرتفع في الأسواق العالمية، وأننا سنشهد ارتفاعا في انتاج المخدرات عام 2016م[5].

إرهاب الحشيش

يدعي بعض المسؤولين الأمريكيين أنهم يبقون قواتهم في أفغانستان من أجل أن لا تصبح أفغانستان "دولة المخدرات". أثناء بدء الغزو الأمريكي ادعت أمريكا وحلفائها أن هناك علاقة قوية بين "الإرهاب" والمخدرات. وبما أن "الإرهاب"، يتغذى على دخل المخدرات في أفغانستان، تتطلب إزالة "الإرهاب" مكافحة مصادر انتاج المخدرات.

فإن كانت القوات الأجنبية جائت إلى أفغانستان لإزالة "دولة الإرهاب"، لم لا تنجح في ذلك، والحال أن تواجد هذه القوات تمركز في الولايات التي يوجد بها أكبر مستويات انتاج المخدرات؟

مع أن ازدياد زرع وتهريب المخدرات في أكثر من عقد مضى، لم يكن لعامل واحد وقد لعبت في ذلك عوامل عدة منها داخلية وأخرى أجنبية، إلا أن عدم إرادة دولية وداخلية قوية في مكافحة المخدرات هي على رأس

[5] See online: https://www.unodc.org/documents/crop-monitoring/Afghanistan/Afg_Executive_summary_2015_final.pdf

تلك العوامل كلها. ومن أسبابها أيضا تواجد المافيا القوية في دورها في مراكز القوة. وهناك اعترافات للمسؤولين الحكوميين وتقارير استقصائية إعلامية تؤكد صدق هذا الرأي.

تدعي الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي أن ارتفاع زرع المخدرات وتهريبها ذو علاقة قوية مع الحرب والاضطرابات الأمنية في البلد، وعلى أساس إحصاءاتهم تشهد الولايات المضطربة أكبر جزء من انتاج المخدرات. من دون أدنى شك يؤثر ذلك على توسّع زرع المخدرات وعلى تهريبها، لكن هذا الادعاء ذريعة بحتة لوضع الغطاء على فشل عملية مكافحة المخدرات. لأنه وبعد عام 2002م، إلى سنوات عدة أخرى كان زرع الحشيش موجودا في المناطق لآمنة، وكان سببه أن مافيا المخدرات خلافا للماضي أصبح أكثر تنظيما وتنسيقا[6]. فقبل 2001م، كانت أنشطة مافيا المخدرات محدودة ومن بعد ذلك صارت لها صلات مع مافيا على المستوى الدولي والإقليمي.

تربة خصبة للمخدرات

على أساس إحصاءات منظمة مكافحة المخدرات للأمم المتحدة، يصل معدل المحصول الزراعي للخشخاش في هكتار –فدان- واحد من الأراضي في أفغانستان 56 كيلوغراما، فيما يصل هذا المعدل في المثلث الذهبي كدول ميانمار، وتايلاندا ولائوس وجنوب آسيا 15 كيلوغراما فقط.

ذهبت مؤسسة "UNODC" في تقريرها إلى أن "البانجو" أو القنب الهندي –وهو البذرة التي تنتج الخشخاش والحشيش- يتم زرعها في بلدان أخرى أيضا، ولكن محصولها في أفغانستان مثير للدهشة. إن هذا النبات ينتج 145 كيلوغراما في هكتار واحد في أفغانستان ويكون هذا الإنتاج في المغرب 40 كيلو غراما فقط. ولذلك تُعتبر أفغانستان أكبر منتج للخشخاش.

من جهة أخرى، تسبب مشاكل الفلّاحين في زرع محاصيل مجازة بها مثل القمح، وغيره تجعل الفلّاحين يزرعون الحشيش. ارتفاع سعر السماد، والأدوية الزراعية، تجعل من الصعوبة بمكان زرع هذه المحاصيل ويكون دخل زرع الحشيش في هكتار واحد أضعاف ذلك في زرع القمح.

[6] See online: http://dailyafghanistan.com/opinion_detail.php?post_id=127447

انتاج المخدرات في أفغانستان

بناءً على تقرير مؤسسة مكافحة الجرائم والمخدرات في الأمم المتحدة "UNODC" في فترة ما بين 2001م و2010 تم إنتاج ما يعادل 70 مليار دولار من المخدرات في أفغانستان، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: كم كانت منفعة أفغانستان والفلاح الأفغاني من هذه المبالغ الضخمة؟

جاء في التقرير نفسه، أن حصة المزارعين من مجموع 70 مليار دولار كانت مليارين اثنين فقط، وقد ذهبت 66 مليار دولار منها إلى جيوب المهربين ومافيا المخدرات الدولي خارج أفغانستان. وترى المؤسسة أن 200 مليون دولار –20 مليون دولار سنويا- ذهبت إلى المعارضة المسلحة في أفغانستان.

مكافحة المخدرات والفساد الإداري

بناءً على تقرير مراقب أمريكا الخاص في أفغانستان، طيلة 14 سنوات الماضية صرفت أمريكا 7 مليار و600 مليون دولار في مجال مكافحة الإرهاب في أفغانستان[7]. إذا كانت هذه الآراء صحيحة، يبدو أن أمريكا صرفت ثلاثة أضعاف ونصف مقابل دخل الفلّاحين من الحشيش، ولم تحصل على أي نتيجة.

في دول مثل أفغانستان، تديرها "حكومات فاشلة"، صرف المبالغ في مكافحة المخدرات يكون دعما للمسؤولين الحكوميين الفاسدين، ولم يربح الفلّاحون منها شيئا. وليست هناك معلومات دقيقة حول كيفية صرف هذه المبالغ الكثيرة، لكنه من المعلوم أن الفلّاح الأفغاني لم يربح منه قط.

إن دور الدول المانحة الغربية في مكافحة استخدام المخدرات فيها، حيوي في مكافحة طلب المخدرات. لا تنحصر المكافحة في البلد المنتج، لأن قلة الانتاج بأي دليل ترفع سعرها في السوق، وسيكون دافعا لزرع المخدرات في السنة القادمة. لذلك ينبغي أن تكون هناك مكافحة جادة مع المخدرات في البلدان الصارفة.

[7] See online: https://www.sigar.mil/pdf/Special%20Projects/SIGAR-15-10-SP.pdf

وأخيرا ينبغي القول إن تشكيل حكومة مسؤولة قوية مسيطرة على كل البلد هو الحل الوحيد للأزمة. ويمكن ذلك في حال إحلال الأمن بالبلد فقط. لذلك إن خطة مكافحة المخدرات، مثل أي خطة أخرى، تنتظر السلام، ومن دون السلام سوف تبقى أفغانستان متصدرة قائمة الدول المنتجة للمخدرات.

النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: 784089590 (+93)

تواصل مع المسؤولين:

د. عبدالباقي أمين، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية و الإقليمية: 789316120 (+93) abdulbaqi123@hotmail.com

د. وحيدالله مصلح، نائب مركز الدراسات الاستراتيجية و الإقليمية: 747575741 (+93) drwahidm@gmail.com

حكمت الله خُلاند، مدير قسم الأبحاث والنشرات: 775454048 (+93) hekmat.zaland@gmail.com

ملاحظة: نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.